

الإجابة النموذجية في مقياس المالية الدولية

الجواب الأول: (6 نقاط)

- في قاعدة المسكوكات الذهبية كان تداول المسكوكات بين الأفراد، أما في قاعدة السبائك الذهبية فقد تم سحب الذهب من التداول، وتم إصدار نقود ورقية فرض لها سعر إلزامي، حيث يمكن مبادلة البنكنوت مقابل الذهب من بنك الإصدار بسعر محدد وثابت. (1,5 ن)

- بالنسبة للصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية فهي تدرس العلاقة بين الأسعار وأسعار الصرف حيث تكون مستويات الأسعار مطلقة، أما الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية فهي تركز على التغيرات التي تحدث على مستوى الأسعار أي نسب التضخم، فهي بذلك تربط بين تغيرات أسعار الصرف وبين الفروق في تغيرات الأسعار في الدول. (1,5 ن)

- سعر الصرف الرسمي هو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، أما سعر الصرف الموازي فهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. (1,5 ن)

- يحدث تخفيض قيمة العملة عندما يكون سعر الصرف خاضعا للإدارة المباشرة للدولة، فهو فعل إرادي من طرف الدولة لتخفيض قيمة عملتها. أما انخفاض قيمة العملة فيحدث عندما يكون سعر الصرف خاضعا لقوى العرض والطلب، فهو بذلك عبارة عن التراجع الذي يكون على مستوى قيمة العملة والذي يحدث لأسباب خارجية مرتبطة أساسا بتفاعل قوى العرض والطلب، وذلك دون تدخل مباشر من الدولة. في حين أن رفع قيمة العملة فهي الحالة العكسية لتخفيض قيمة العملة، حيث تقوم الدولة بالتدخل لرفع قيمة عملتها، أما ارتفاع قيمة العملة فهو ارتفاع تلقائي للعملة دون تدخل للدولة في ذلك، فارتفاع قيمة العملة يكون نتيجة لتلقائية للتفاعل الحر بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي. (1,5 ن)

الجواب الثاني: (6 نقاط)

➤ لتغيرات سعر الصرف أثارا عديدة على عناصر ميزان المدفوعات خاصة على الميزان التجاري الذي يعتبر أكثر العناصر تأثرا بتغيرات سعر الصرف، حيث أنه كلما انخفضت قيمة العملة ترتفع مستويات الصادرات وتراجع قيم الواردات وذلك راجع لانخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، فينتج عن ذلك فائض على مستوى الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة حيث ينخفض الطلب الخارجي على

السلع المحلية ويزداد الطلب الداخلي على السلع الأجنبية، فينتج عن ذلك عجز على مستوى الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات. وبالنسبة لحركة رؤوس الأموال فقد ينتج عن تخفيض قيمة العملة خروج رؤوس الأموال لتجنب الخسائر المحتملة لهذا التخفيض أو بحثاً عن أرباح محتملة في الأسواق الخارجية. (1,5 ن)

أما بالنسبة لأثر ميزان المدفوعات على سعر الصرف يكون من خلال ارتفاع مستويات التصدير التي تؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية مقابل الطلب على العملة المحلية، فينتج عن ذلك ارتفاع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، والعكس في حالة ارتفاع قيمة واردات الدولة حيث يزيد عرض العملة المحلية مقابل الطلب على العملة الأجنبية لتسديد قيمة الواردات، فينتج عن ذلك انخفاض في قيمة العملة. (1,5 ن)

➤ تلجأ الدول إلى تخفيض ورفع قيمة عملتها للعديد من الأسباب وذلك حسب كل دولة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛
 - تصحيح التقييم الخاطئ لعملتها؛
 - التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري؛
 - التأثير على حركة رؤوس الأموال المصدرة والمستوردة. (1,5 ن)
- يقتصر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على انتقال عنصر رأس المال فقط حيث أنه ينطوي على القيام بشراء أسهم وسندات أي أنه يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال فقط دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن كافة التحويلات المالية التي ترد من الخارج بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح. (1,5 ن)

الجواب الثالث: (8 نقاط)

- تختلف أسباب حدوث الأزمات المالية باختلاف نوع الأزمة المالية، ولكن عموماً تنتج الأزمات عن مجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (2 ن)
- السياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة كالسياسات النقدية والمالية التوسعية التي يكون مبالغاً فيها، أو إتباع سياسات وأنظمة صرف غير ملائمة؛
 - التوسع في الاستثمار في الأدوات المالية المبتكرة والإفراط في المخاطرة بالاستثمار؛
 - عدم تطبيق نظم ومبادئ الحوكمة؛
 - عدم الشفافية والإفصاح في التقارير المالية وسوء الإدارة؛
 - الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية والتي يترتب عليها توسع في المضاربات ونموها بشكل كبير، أو تدهور في الأسعار وتحمل خسائر، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية؛
 - عدم كفاءة الرقابة التي تمارسها السلطات الرقابية والإشرافية على المؤسسات والأدوات المالية؛
 - التحرر المالي غير الوقائي خاصة في ظل التطور السريع؛

- التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة.

➤ رغم طبيعة الأزمات المالية كونها مفاجئة غير أنه يمكن للدول من إتباع بعض الإجراءات التي تمكنها من الوقاية من الأزمات وبالتالي التقليل من حدة آثارها، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: (2 ن)

- إتباع نظم إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات وذلك من خلال تحليل وتقييم درجة المخاطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها... ويبنى عادة نظام الإنذار المبكر على نماذج لدراسة وتحليل مختلف التقلبات الخارجية خلال فترة زمنية معينة، ويعتمد في ذلك على مؤشرات خاصة بكل نوع من الأزمات؛

- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للقطاع المالي؛

- وضع ضوابط لتنظيم التدفقات المالية بين الدول وبما يتناسب مع واقع الأسواق المالية فيها؛

- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المؤسسات المالية؛

- ضبط السياسة النقدية والسياسة المالية مع ضرورة التنسيق بينهما خاصة بالنسبة للدول التي تسعى نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي؛

- نشر الوعي الاستثماري الذي يلزم بضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بمختلف النشاطات الاستثمارية.

➤ يمكن الحكم على كفاءة النظام النقدي الدولي من خلال المعايير التالية: (1,5 ن)

نمو التجارة الدولية - تحقيق الاستقرار في الأسعار - التنسيق بين الاختلال الداخلي والخارجي.

➤ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان ماليتان دوليتان لهما دورا متكاملتا لتحقيق أهدافهما، يكمن الفرق بينهما في كون صندوق النقد الدولي يعمل على المحافظة على الاستقرار في النظام النقدي الدولي لمنع وقوع الأزمات كما يقوم بمراقبة الدول الأعضاء بما يكفل استقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي، ومساعدة الدول الأعضاء على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية عند مواجهتها للمشاكل، بالإضافة إلى دوره التمويلي للدول الأعضاء التي تمر بمشكلات على مستوى ميزان المدفوعات معتمدا بدرجة كبيرة على حصص الدول الأعضاء، بينما يركز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للبلدان خاصة منها الفقيرة لإجراء الإصلاحات وتنفيذ المشاريع، لذلك تكون مساعداته طويلة الأجل مقارنة بقروض صندوق النقد الدولي، حيث يعتمد على حصص الدول الأعضاء وعلى إصدار السندات. (2,5 ن)